

## حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج

نفسخ لعدم لزومه أو بعده فلا بل إن اتفقا على كون الكل أو البعض رهنا فذاك وإلا فالقول قول الراهن ما في قدره بيمينه ورهن ما اشتد حبه من الزرع كبيعه فإن رهنه مع الأرض أو منفردا وهو بقل فكرهن الثمرة مع الشجرة أو منفردة قبل بدو الصلاح وقد مر اه مغني وأكثرها في النهاية .

قال ع ش قوله عند فساده في الثمرة أي بأن كانت مما لا يتجفف ورهنت بمؤجل يحل بعد فساده أو معه ولم يشترط بيعها عند الإشراف على الفساد وقوله وإلا جاز أي بأن كانت تجفف باحتياحها أي نزول الجائحة بها وقوله ورهن ما اشتد أي فيصح إن ظهرت حباته كالشعير وإلا فلا اه ع ش .

قوله ( وإن طرأ ) غاية وقوله ( قبل قبضه ) أي بل يباع بعد القبض وثمنه رهن انتهى عباب وخرج ببعده القبض قبله فلا يباع قهرا على الراهن لأن الرهن غير لازم حينئذ انتهى إيعاب اه ع ش .

قوله ( لأنه يغتفر في الدوام الخ ) ألا ترى أن بيع الآبق باطل ولو أبق بعد البيع وقبل القبض لم يفسخ نهاية ومغني قوله ( فيباع فيهما ) كأن ضمير التثنية عائد على المسألتين الأولى قوله وإن لم يعلم الخ والثانية قوله وإن رهن اه سيد عمر والأقرب أن مرجع الضمير طرو ما ذكر في المتن قبل القبض وطروه بعده قوله ( إن امتنع ) أي الراهن من البيع اه مغني .

قوله ( قبض المرهون ) عطف على قوله امتنع أما إذا لم يقبض فلا إجبار إذ لا يلزم الرهن إلا بالقبض فلا وجه للإجبار اه سيد عمر عبارة ع ش أما قبل قبضه فلا إجبار لأن الرهن جائز من جهته فله فسخه اه وقال الرشدي الواو فيه للحال اه وهو أحسن .

قوله ( ويجعل ثمنه الخ ) ظاهره أنه يحتاج إلى إنشاء عقد وهو قياس ما سبق له آنفا وقياس كلام المغني السابق أنه لا يحتاج هذا إلى إنشاء عقد اه سيد عمر .

قوله ( إجماعا ) إلى قوله نعم إن رهن في النهاية قوله ( بعد الرهن ) أي بعد لزومه أخذا مما يأتي في شرح فلو تلف في يد الراهن الخ من قوله لأنه مستعير الآن اتفقا ومن قوله ولأنه مستعير وهو ضامن ما دام لم يقبضه الخ .

قوله ( أي باق على حكمها الخ ) عبارة الشارح المحلي أي باق عليها لم يخرج عنها من جهة المعير إلى ضمان الدين في ذلك الشيء وإن كان يباع فيه كما سيأتي انتهت .

فلعل قول الشارح م ر وإن بيع غرضه منه ما في قول الجلال وإن كان يباع فيه وإلا فبقاء

